JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

بحث بعنوان

إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات

اعداد

حاتم أنور فريح حداد

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

الملخص

تمثل دراسة "إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات" استجابةً للتحديات الحضرية المتنوعة التي تواجه المدن في العصر الحالي. تحليل النتائج والتوصيات يوضح أهمية تطوير استراتيجيات تخطيط المدن الفعّالة والمستدامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. تتنوع التحديات من النمو الحضري المكثف إلى التغير المناخي والازدحام المروري، وهي تتطلب استجابة فعّالة من السلطات المحلية وتعاوناً وتواصلاً مشتركاً بين مختلف الجهات المعنية.

تتضمن التوصيات تطوير استراتيجيات تخطيط مدروسة تأخذ في الاعتبار التحديات الحالية والمستقبلية، وتعزيز التعاون والمشاركة المجتمعية، والاستثمار في التوعية والتعليم. يهدف هذا المستخلص إلى تسليط الضوء على أهمية تخطيط المدن الفعّال ودوره في تحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد والاجتماع، والتأكيد على ضرورة العمل المستمر لتحقيق مدن أفضل وأكثر استدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

Abstract:

The study "Urban Planning Strategies in Municipalities" represents a response to the diverse urban challenges faced by cities in the current era. The analysis of results and recommendations highlights the importance of developing effective and sustainable urban planning strategies to achieve sustainable development and improve the quality of life for citizens. These challenges range from intensive urban growth to climate change and traffic congestion, requiring effective responses from local authorities and collaborative efforts among various stakeholders.

The recommendations include the development of well-thought-out urban planning strategies that take into account current and future challenges, the enhancement of community participation and cooperation, and investment in awareness and education. This abstract aims to shed light on the importance of effective urban planning and its role in achieving a balance between the environment, the economy, and society, emphasizing the necessity of continuous efforts to create better and more sustainable cities for present and future generations.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

المقدمة:

بدايةً، يعتبر تخطيط المدن وإدارتها أمرًا حيويًا وحاسمًا في تطوير البنية التحتية الحضرية وتحقيق التنمية المستدامة في العالم اليوم. إن التحولات السريعة في السكان والتوسع الحضري المتزايد تضع تحديات كبيرة أمام البلديات والسلطات المحلية في تطوير استراتيجيات فعالة لتخطيط وإدارة المدن. إن تلبية احتياجات السكان المتنوعة وتوفير البيئة الملائمة للعيش والعمل يتطلب وجود استراتيجيات تخطيط مدروسة.

تعتبر هذه الدراسة بعنوان "إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات" محورًا مهمًا للبحث والنقاش حيث ستستكشف وتحلل العوامل المؤثرة في تطوير استراتيجيات تخطيط المدن على مستوى البلديات. ستسلط الضوء على الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بتخطيط المدن والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على عملية التخطيط الحضري.

ستهدف هذه الدراسة أيضًا إلى تسليط الضوء على الأدوار المختلفة للحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير استراتيجيات تخطيط المدن الفعالة. سيتم استعراض أمثلة عملية ودراسات حالة لتسليط الضوء على التحديات والفرص التي يمكن مواجهتها في هذا السياق.

سيتم تسليط الضوء أيضًا على أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في تطوير استراتيجيات تخطيط المدن الناجحة، بما في ذلك التنسيق بين القطاعات المختلفة وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية التخطيط.

إن دراسة "إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات" تهدف إلى توضيح أهمية تطوير استراتيجيات تخطيط مدروسة لضمان التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن. ستكون هذه الدراسة موجزًا للمشكلات والفرص التي تواجه المدن والبلديات في هذا السياق، وستقدم توجيهات وتوصيات لتطوير استراتيجيات فعالة لتخطيط المدن في المستقبل.

مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة تتمثل في تحديات تخطيط المدن في البلديات، حيث يواجه العديد من المدن حول العالم تزايدًا هائلًا في عدد السكان والنمو الحضري المكثف. هذا النمو السكاني والحضري غالبًا ما يتسبب في تدهور البيئة الحضرية وارتفاع معدلات الازدحام المروري وتلوث الهواء والمياه. كما يؤدي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية الحضرية القائمة وتحديات جديدة تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل الإسكان والنقل والتعليم والرعاية الصحية.

إلى جانب ذلك، هناك تحديات اقتصادية واجتماعية تتعلق بتوزيع الثروة والفرص في المدن، حيث تتزايد فجوة الدخل بين السكان وتظهر طبقات اجتماعية متفاوتة. هذا يعني أن هناك حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات تخطيط المدن التي تسعى إلى تحسين الجودة المعيشية للجميع وتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

بالإضافة إلى ذلك، تتعرض بعض البلديات لتحديات خاصة مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، مما يتطلب تكامل استراتيجيات التخطيط الحضري مع التأهب لمواجهة هذه التحديات وتخفيف تأثيرها.

إن فهم وحل هذه التحديات يتطلب تطوير استراتيجيات تخطيط مدروسة تأخذ في اعتبارها تنوع الاحتياجات والمصالح والمشاركة الفعّالة للجميع في عملية اتخاذ القرارات الحضرية. هذه المشكلة تشكل موضوعًا مهمًا للبحث والتحليل في دراستنا حول "إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات".

أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تتجلى في ضرورة فهم التحديات الحضرية المتزايدة التي تواجهها البلديات والمدن في العصر الحالي. يُعتبر التخطيط الحضري والاستراتيجيات المتبعة في هذا الصدد أمورًا ذات أهمية قصوى للعديد من الأسباب.

أولًا، يعتبر التخطيط المدني أساسيًا لضمان التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. بواسطة توجيه نمو المدن وتوزيع الموارد بشكل فعال، يمكن تحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد والاجتماع، مما يؤدي إلى مجتمعات أكثر استدامة وازدهارًا.

ثانيًا، تساعد الاستراتيجيات الجيدة لتخطيط المدن في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل النقل والإسكان والتعليم والصحة. هذا يعزز من جودة الحياة للمواطنين ويزيد من فرص الوصول إلى الخدمات الضرورية.

ثالثًا، يلعب التخطيط الحضري دورًا مهمًا في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، حيث يساهم في توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر عدالة، ويقلل من فجوات الدخل والاختلافات الاجتماعية.

رابعًا، يتعين على البلديات التكيف مع التحديات البيئية مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية، وهذا يتطلب استراتيجيات تخطيط تأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية والحماية من المخاطر.

ختامًا، يمكن القول إن هذه الدراسة حول "إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات" تسعى إلى تسليط الضوء على أهمية تطوير استراتيجيات تخطيط المدن الفعّالة ودورها الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة سكان البلديات.

أهداف الدراسة:

أهداف هذه الدراسة تتمثل في الوصول إلى فهم عميق وشامل للتحديات والفرص المتعلقة بتخطيط المدن في البلديات، وتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية:

أولًا، تحليل التحديات: تهدف الدراسة إلى تحليل وفهم التحديات التي تواجه البلديات في تخطيط وإدارة المدن، بما في ذلك التحديات الديموغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية. سنعمل على تحليل تأثير هذه التحديات على البيئة الحضرية وجودة الحياة للمواطنين.

ثانيًا، تقييم الاستراتيجيات: ستقوم الدراسة بتقييم الاستراتيجيات المستخدمة حاليًا في تخطيط المدن على مستوى البلديات وتحليل فعاليتها في التعامل مع التحديات المحددة. سنسلط الضوء على النجاحات والفشل ونقدم تقييمًا شاملاً.

ثالثًا، تطوير التوصيات: ستقوم الدراسة بتطوير مجموعة من التوصيات والإرشادات لتحسين استراتيجيات تخطيط المدن في البلديات. سنسعى إلى توجيه السلطات المحلية وصناع القرار نحو تبني أفضل الممارسات وتنفيذ إصلاحات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعًا، تعزيز المشاركة المجتمعية: ستسعى الدراسة إلى تعزيز دور المشاركة المجتمعية في عملية تخطيط المدن، حيث تسعى إلى توجيه كيفية تضمين آراء واحتياجات المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات الحضرية.

ختامًا، تهدف هذه الدراسة إلى توفير إسهامات عملية وملموسة تعزز من قدرة البلديات على تطوير استراتيجيات تخطيط المدن التي تستجيب لاحتياجات السكان وتسهم في بناء مدن أفضل وأكثر استدامة.

الإطار النظري:

إن الوصول إلى التنمية الحضرية المتوازنة يتطلب دراسة وتحليل واقع المدن وتقويم التصاميم الأساسية المعتمدة للوصول إلى العناصر والمحددات التي تجابه عملية تنظيم استعمالات الأرض الحضرية والسيطرة على تطور المدينة.

تقويم التصاميم الأساسية

التصميم الأساسي عبارة عن مخطط يشمل مجموعة من السياسات الحضرية وتوجيه نموها وفق مراحل زمنية تحددها اللجنة المسئولة عن التخطيط ويكون التصميم الأساسي محصلة المسوحات الميدانية والدراسات الشاملة عن طبيعة التغير والتطور الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والتكنولوجي، لتكوين القاعدة العلمية لمعالجة المشاكل العمرانية وتحديد احتياجات مجتمع المدينة وبما يحقق الكفاءة الوظيفية ويحسن نوعية الحياة الحضرية.

من خلال مراجعة التصاميم الأساسية لأغلب المدن يلاحظ إخفاقها في تحقيق أهدافها في مواجهة النمو العمراني وتنظيم المدن بالكفاءة التي تنسجم واحتياجات المجتمع، مما جعل المدن تعاني من مشاكل عمرانية عديدة. ويعود الإخفاق إلى الأسباب التالية.

التصاميم الأساسية التي وضعت من قبل شركات أجنبية أو مؤسسات لم تستوعب المتغيرات ومتطلبات المجتمع الحقيقية. لاسيما في مجال توزيع المؤسسات الصناعية والخدمات. لذلك استنفذت الأراضي المخصصة للتصاميم قبل انتهاء المدة المقررة. مما حدى بالجهات التخطيطية إلى إجراء التعديلات والتحويرات العديدة على التصاميم الأساسية وسببت النمو العشوائي للمدن.

عدم القدرة على استيعاب الحاجة المستقبلية من الاستعمالات السكنية والخدمية والاستعمالات الأخرى. وذلك لأن التصاميم الأساسية لم تستند إلى مسوحات ميدانية دقيقة مسبقة. للإطلاع على الواقع الاجتماعي الاقتصادي والعمراني. وإنما كانت تركز على الجوانب الهندسية والفنية دون الاهتمام بالحاجة الفعلية لمجتمع المدينة. لذلك أخفقت التصاميم الأساسية في مسألة التقدير المستقبلي وحصل تباين كبير بين التوقعات والواقع الفعلي.

افتقرت التقارير الفنية والملاحق الخاصة بالتصاميم الأساسية إلى الفرضيات العلمية والاعتبارات الأساسية مما جعل تكهناتهم بالنمو المرتقب غير دقيقة. وكان المطلوب وضع أكثر من فرضية لكتون تقديرات الحاجة أقرب إلى الواقع.

افتقرت التصاميم الأساسية إلى المنظور العلمي والواقعي اتجاه الأجزاء القديمة من المدن. حيث أنها لم تقدم البرامج والسياسات الحضارية المناسبة التي ينبغي اعتمادها في معالجة المشكلات العمرانية التي تعاني منها.

لم تحقق التنسيق المطلوب بين السلطات التنفيذية المسئولة سواء في مجال مد الشبكات(شوارع، كهرباء، ماء، مجاري، هاتف) أو في مجال تشييد المباني الخاصة بالسكن والخدمات والاستعمالات التجارية والصناعية. مما أدى إلى حدوث تعارض في عمل الجهات التنفيذية داخل المدن.

الاعتماد على نمط التوسع الأفقي ولم تأخذ بالحسبان نمط التوسع العمودي رغم الدعوة المستمرة من قبل المختصين لاعتماد التوسع العمودي وما تبعها من توجهات نحو الإسكان العمودي باعتباره كنمط يلائم التطورات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة المدن الكبرى التي شهدت نمواً سكانياً عالياً، كما انه يحقق استغلال اقتصادي أمثل لوحدة المساحة. ويقلل من تكاليف النقل والخدمات الحضارية الأخرى.

إخفاقها في تحقيق نظام مروري قادر على استيعاب حركة المرور لأنها لم تستوعب العلاقة بني النقل ومستلزماته من جهة واستعمالات الأرض ومتطلبات السكان من جهة أخرى. كما أنها لم تشر إلى المعايير المتعلقة بالسلامة المرورية خاصةً في مركز المدينة والمناطق السكنية.

إن التصاميم الأساسية لم تستوعب البعد الإقليمي للمدنية حيث أن لكل مدينة إقليم تابع تتبادل التأثير والتأثير معه، وتعد مقومات الإقليم وإمكانياته الطبيعية والبشرية من العناصر الأساسية المؤثرة

في نمو المدن وتطورها كما أنها لم تشر إلى الوظيفة الأساسية التي تقدمها المدينة للكشف عن درجة مركزيتها وانعكاس ذلك على الاستعمالات الأخرى.

أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الأمنية في الدخول والخروج من وإلى المدن. مما جعلها مفتوحة على كافة الاتجاهات، وأدى إلى صعوبة إحكام السيطرة على الدخول والخروج.

تقويم مركز المدينة

يمثل مركز المدينة القلب النابض الذي تلتقي فيه الشوارع الرئيسية وتتركز فيه الأنشطة التجارية والمالية والإدارية وغيرها من الأنشطة المركزية وغالباً ما يحتوي على الأبنية التاريخية والتراثية، ويمثل منطقة الجذب السكاني لسكان المدينة والإقليم. ويشهد أعلى كثافة للمرور الآلي والبشري وترتفع فيه قيمة الأرض والإيجارات.

نظراً لضعف أجهزة التخطيط خلال المراحل الأولى لنمو المراكز كما أن التصاميم الأساسية لم تستطع أن ترسم تصاميم قطاعية خاصة بمراكز المدن لتقديم الحلول اللازمة للاختلافات الحاصلة فيها، استمر مركز المدينة يعاني من جملة مشاكل عمرانية من أبرزها الضغط السكاني وتنافس الاستعمالات الوظيفية وتداخلها وعدم انتظام شبكة الشوارع وازدحام المرور فضلاً عن تهرؤ بعض الوحدات المعمارية بسبب قدمها. وقد انعكست هذه المشكلات على الكفاءة الوظيفية للمركز في تقديم الخدمات المطلوبة لسكان المدينة والإقليم. ومما يلاحظ أن هنالك تفاوت في كفاءة المراكز في إلا أنها على الأغلب بحاجة إلى معالجات تخطيطية وعمرانية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

تقويم شبكة النقل

تعد شبكة الشوارع ومستلزمات النقل العنصر المسئول عن ترابط أجزاء المدينة ولكل مدينة شبكة نقل تتخذ نظام شوارع معين يعكس الكفاءة الوظيفية والبنية التخطيطية للمدينة. ومن المعلوم أن أغلب المدن القديمة أنشأت قبل دخول السيارة حيث تم فتح الشوارع لتلبي متطلبات حركة المرور إلا أنها لم تعد تناسب التطورات الحديثة والزيادة الكبيرة في أعداد السيارات لأن سعة الشوارع لا تتناسب مع حجم المرور المتدفق مما جعل مشكلة الازدحام المروري من أبرز المشكلات التي تعاني منها المدن. وأن عدم توفر مواقف السيارات دفع أصحاب السيارات إلى استخدام الجانب الأيمن من الشوارع لإيقاف سياراتهم مما انعكس على كفاءة الشارع في انسياب المرور.

كما أن تواجد التقاطعات الكثيرة وعدم توفر الأسس التخطيطية في تصميمها جعل أغلب التقاطعات عاجزة عن استيعاب الحركة المرورية عندها.

ومن الأمور التي تزيد مشكلة النقل داخل المدن المرور النافذ حيث إن مرور الطرق الخارجية التي تربط بين المدن عبر مراكز المدن جعل المرور النافذ يختلط مع حركة النقل داخل المدينة وأدى إلى زيادة انسياب المرور وتفاقم مشكلة النقل.

الإسكان

إحدى المشاكل التي تعاني منها المدينة النقص في الوحدات السكنية الكافية ويزداد العجز في المدن الكبيرة، كما أن معدل النمو السكاني أعلى بكثير من معدل الزيادة في عدد الوحدات السكنية. وهذا

بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية وقيمة الإيجارات بشكل يفوق دخل الأسر ذات الدخل المحدود. وأفرز مشاكل اجتماعية واقتصادية عديدة يعاني منها المجتمع

الخدمات

تتمثل في الخدمات الإدارية والدينية والتعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية إضافة إلى خدمات الماء والمجاري، والكهرباء والهاتف والبريد. وتكتسب هذه المؤسسات والخدمات أهمية كبيرة في حياة المجتمع لما لها من آثار مهمة على راحة السكان وانعكاسها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة. وأن مستوى كفاءة أدائها يعكس التطور الحضاري ويعبر عن نوعية الحياة الحضرية في المدينة. ومن خلال الدراسات التي أجريت لأغلب مدن محافظة الانبار تبين أن أغلب الخدمات غير كفؤة. وأنها تعاني من نقص في مساحة الاستعمال الوظيفي وبعضها أظهر عدم كفاءة التوزيع المكاني لبعض الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات التخطيطية لم تستند إلى المعايير التخطيطية في توزيع الاستعمالات الخاصة بالخدمات. وخاصةً الترفيهية والمناطق الخضراء فرغم صغر مساحتها في التصاميم الأساسية تم التجاوز عليها وتوزيعها كقطع أراضي سكنية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

النتائج والتوصيات:

بناءً على البحث والتحليل الشامل الذي تمت في دراستنا حول "إستراتيجية تخطيط المدن في البلديات"، يُمكن تلخيص النتائج والتوصيات على النحو التالي:

النتائج:

- التحديات المتعلقة بالنمو الحضري: تبينت أن التزايد الكبير في عدد السكان والنمو الحضري يشكل تحديًا أساسيًا للبلديات. هذا يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات التنمية والتوسع الحضري بطرق تلبي احتياجات المجتمع وتحسين البنية التحتية.
- الاستدامة البيئية: أظهرت الدراسة أهمية التكيف مع التحديات البيئية مثل التغير المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية. يجب تضمين أفضل ممارسات الاستدامة في استراتيجيات التخطيط الحضري.
- المشاركة المجتمعية: تبين أن تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات الحضرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر شمولًا. يجب تشجيع التفاعل الفعّال بين السلطات المحلية والمواطنين.

التوصيات:

- تطوير استراتيجيات تخطيط مدروسة: يجب على البلديات تطوير استراتيجيات تخطيط مدروسة تأخذ في الاعتبار النمو الحضري المتوقع وتحترم مبادئ التنمية المستدامة والاستدامة البيئية.

- تعزيز التعاون: يجب تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل تحقيق أهداف التخطيط الحضري.
- تعزيز البحث والتطوير: يجب دعم البحث والتطوير في مجال تخطيط المدن واستكشاف التقنيات والحلول الجديدة لتحسين البنية التحتية الحضرية.
- تمكين المشاركة المجتمعية: يجب على البلديات تبني إجراءات تشجيعية لزيادة مشاركة المواطنين في صياغة القرارات الحضرية والاستفادة من خبراتهم.
- الاستثمار في التعليم والتوعية: يجب تعزيز التوعية بأهمية التخطيط الحضري والاستدامة البيئية من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية.

المصادر:

د. عبد الناصر صبري شاهر الراوي، تقويم التصميم الأساسي لمدينة الرمادي مع بعض المعالجات التخطيطية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة. العدد الخامس لسنة 2004.

عبد الناصر صبري شاهر الراوي. دور النقل في البناء الوظيفي والعمراني للمدن، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب/ جامعة بغداد 1995 ص174.

د. صباح فاضل الرحماني، التغير السكاني وكفاءة الخدمات المجتمعية في المدن العربية مجلة شؤون اجتماعية العدد 3-4 لسنة 2000 ص75.

Burrough, P.A and Medonnel, R.A Principles of Geographical information system New York Oxford University Press 1998. Page-46.

Clark, C. Getting Started with Geographical Information System. 2nd. ed. Saddle Rive NJ: Prentice Hall, 1999. Page-75.